الصباح الاقتصادية
12
العدد 2604 - السنة التاسعة
الثلاثاء غرة صفر 1438 - الموافق 1 نوفمبر 2016
Tuesday 1 November 2016 - No.2604 - 9th Year

المؤشرات تستعيد نشاطها وترتفع بشكل جماعي

جلسة البورصة تشهد ارتفاع 6 قطاعات يتصدرها «الصناعة»

انهت البورصة الكويتية جلسة امس الاثنين آخر جلسات أكتوبر، داخل المنطقة الخضراء، بعد أن ارتفعت المؤشرات بشكل جماعي، بدعم من ارتفاع 6 قطاعات ابرزها البنوك والصناعة.

وانهى المؤشر السعري للبورصة تعاملات امس مرتفعا 0.19% عند النقطة 5401.07، رابحا نحو 10.25 نقطة، كما ارتفع الوزني وكويت 15 بنسبة 0.08% و0.04% على الترتيب.

كانت المؤشرات قد استهلت جلسة امس بارتفاع جماعي، حيث صعد السعري 0.21% إلى النقطة 5401.95، رابحا 10.93 نقطة، وارتفع الوزني 0.55%، وكويت 15 بنحو 0.8%.

وارتفعت السيولة امس 50.7% إلى 14.41 مليون دينار مقابل 9.56 مليون دينار بجلسة الاحد، كما ارتفعت الكميات 87% إلى 114.06 مليون سهم مقابل 61 مليون سهم بالجلسة الماضية.

وشهدت جلسة امس ارتفاع 6 قطاعات يتصدرها الصناعة بنحو 0.67%، بدعم من صعود سهم لوجستيك 5.33%، وتنقيف بنحو 4%، وهيومن سوفت 3.75%.

وصعد قطاع البنوك 0.44%، بالتزامن مع ارتفاع سهم المتحد بنحو 2.63%، وبنك الإثمار 1.6%.

في المقابل، تراجعت مؤشرات 4 قطاعات، بصدارة المواد الأساسية بنحو 0.8%، بضغط من هبوط سهم بوبيان للبتروكيماويات بنسبة 3.2%، وتراجع التامين 0.26%.

كما تراجع قطاع العقارات بنحو 0.03%، بضغط من أسهم التمدين العقارية بنحو 7.4%، واعيان بنسبة 3.3%.

وتصدر سهم صكوك نشاط الكميات، بحجم بلغ 12.64 مليون سهم، بقيمة 416.4 الف دينار، مرتفعا 4.8% عند سعر 33 فلسا.

فيما جاء سهم «زين» على رأس القيم، بإجمالي 4.51 مليون دينار، من خلال التداول على 11.4 مليون سهم، مستقرا عند مستوى 390 فلسا.

وبجلسة عامة شهد شهر أكتوبر نشاطا ببورصة الكويت، حيث ارتفعت المؤشرات الثلاثة وسط نمو ملحوظ بحركة التداولات.

وارتفع المؤشر السعري 0.05% رابحا 2.68 نقطة، بعد أن انهى آخر جلسات الشهر عند النقطة 5401.07، مقابل إغلاقه في الجلسة الاخيرة من شهر سبتمبر عند 5398.39 نقطة.

وامتد الارتفاع ليشمل باقي القطاعات، ليحقق المؤشر الوزني نموا نسبته 0.62%، وسجل كويت 15 ارتفاعا نسبته 1.52%.

وشهدت التداولات نشاطا خلال أكتوبر، حيث ارتفعت القيم 167.7% إلى 257.94 مليون دينار، مقابل 96.36 مليون دينار في سبتمبر الماضي.

وارتفعت احجام التداول في اكتوبر بنحو 86.2% لتصل إلى 1.68 مليار سهم، مقابل 902.03 مليون سهم في الشهر السابق مباشرة.

كما ارتفعت الصفقات بنهاية اكتوبر، بواقع 54.4% لتصل إلى 45.24 الف صفقة، مقابل 29.29 الف صفقة في سبتمبر 2016.

وبلغ عدد جلسات التداول خلال أكتوبر، 21 جلسة ارتفع المؤشر الرئيسي في 9 جلسات فقط، بينما بلغ عدد الجلسات التي اغلق فيها على تراجع 12 جلسة.

وتحققت اعلى سيولة بالبورصة خلال الشهر في جلسة 26 اكتوبر، بإجمالي 33.92 مليون دينار، فيما تحققت اعلى الكميات خلال الشهر بجلسة 25 اكتوبر، بإجمالي 178 مليون سهم.

اكتوبر يشهد نشاطا واضحا للبورصة

■ اكتوبر يشهد ارتفاعاً جماعياً للمؤشرات حيث ارتفعت القيم إلى 257.94 مليون دينار مقابل 96.36 مليون دينار في سبتمبر الماضي

لحماية الأموال العامة والحفاظ على حقوق المواطنين

«الائتمان» يطلق نظاما جديدا لصرف الدفعات المالية

■ الحصول على دفعات مقدماً واستلامها وفقاً لمراحل الإنجاز في البناء عبر النظام الآلي

دشّن بنك الائتمان الكويتي أمس نظاما جديدا لصرف الدفعات المالية لمستحقي القروض العقارية.

وقال نائب رئيس مجلس الادارة المدير العام للبنك صلاح مضف المضف في تصريح صحافي «إن النظام الجديد يتضمن مزايا عدة، إذ يتيح الفرصة للمواطن المقترض للحصول على دفعاته بسهولة ويسر ومن دون عناء عند مراجعته أيا من أفرع البنك، كما يستطيع المقترض في الوقت ذاته الحصول على دفعات مقدما، وبات بإمكانه كذلك استلام دفعاته وفقا لمراحل الانجاز في البناء عبر النظام الآلي».

وأكد المضف أن «النظام الجديد يسهل للمستفيد من القرض امكانية التقدم بطلب الحصول على الدفعات المالية مباشرة مما يوفر الوقت والجهد اثناء مراحل البناء.

وأكد المضف أن أهمية هذه الخطوة تكمن في أنها تدعم مبدأ حماية الأموال العامة للدولة، إذ ينسم نظام الصرف الجديد بالدقة والانضباط ومن شأنه احكام الرقابة والالتزام بأعلى معايير الأداء المحاسبي، ويواكب مساعي الحكومة إلى ترشيد الإنفاق ووقف الهدر، لافتا إلى انه يحافظ على حقوق المواطنين في الوقت ذاته ويمكنهم من تسلم الدفعات بشكل أسرع وأسهل.

وبين مدير بنك الائتمان أن تحديث آلية صرف الدفعات المالية واطلاق نظام جديد بهذا الخصوص يعد بمثابة خطوة أخرى يخطوها البنك على طريق مواكبة التطور التكنولوجي وتوظيف واستثمار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في التيسير على المواطنين ورفع المعاناة عنهم و تذليل الصعوبات التي كانت تواجههم في الماضي وتوفير أفضل الخدمات لهم بالسرعة والاتقان اللازمين، حيث يتم تحويل المعاملات كافة إلكترونيا عبر هذا النظام الحديث ومن خلال نظام آلي موحد.

وأوضح أن هذه الخدمة تضاف إلى منظومة الخدمات التي استحدثها البنك في الآونة الأخيرة وبينها اطلاق القرض العقاري والاجتماعي الكترونيا (on line) وتطبيق الموبايل ، فضلا عن التوسع الأفقي الذي يشمل افتتاح المزيد من الفروع في المحافظات لتلبية احتياجات المواطنين في مختلف المناطق والوصول إليهم أينما كانوا، لافتا إلى أن تنفيذ هذه الخطة يتم بالتوازي مع الجهود التي تبذل بشكل دائم ومستمر لمراجعة اللوائح وتعديلها وتحديثها تيسيرا على المواطنين.

ووعد المضف بمواصلة الجهود الرامية إلى اختصار وتقليص الدورة المستندية والتوسع في استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية واتاحة خدمات البنك لكل المواطنين وتمكينهم من الحصول عليها بسهولة ويسر بالسرعة الممكنة وتوفير وقت وجهد المراجعين.

بنك الائتمان

■ النظام الجديد يتيح التقدم بطلبات الحصول على الدفعات مباشرة لبناء الوحدة السكنية شريطة عدم استئجارها للحصول على القرض العقاري

«البترول الكويتية» تحدث أنظمة الصحة والبيئة لمواكبة التطورات العالمية

كشف رئيس فريق السلامة والصحة المهنية بمؤسسة البترول الكويتية حمود حمد العجمي عن تحديث المؤسسة انظمة الصحة والسلامة والامن والبيئة في القطاع النفطي لتواكب احدث الانظمة العالمية.

وقال العجمي على هامش مشاركة المؤسسة في مؤتمر السلامة الخليجي ان الاجراءات التي اتخذتها المؤسسة في مجال السلامة والصحة تأتي حرصا منها على مواكبة احدث المستجدات وتتماشى مع التغيرات التي تطرأ حول العالم بحيث تكون في مقدمة الشركات النفطية في هذا المجال.

واضاف ان ذلك انعكس على معدل الحوادث لدى المؤسسة الذي يعد اقل من المعدلات النظيرة مقارنة بالشركات العالمية العاملة في نفس القطاع.

وقال العجمي ان مشاركة المؤسسة في مؤتمر السلامة الخليجي تأتي حرصا من الادارة العليا على تطبيق افضل وأحدث نظم السلامة المتبعة في العالم وذلك لضمان سلامة العاملين في القطاع النفطي والذي يعد من القطاعات الحيوية في دول الخليج العربي.

وأوضح ان هذه المشاركة تتماشى مع الاهداف الموضوعة حسب الخطة الاستراتيجية للمؤسسة والتي تسعى الى تعزيز اداء الامن والسلامة في القطاع.

وذكر العجمي ان المؤسسة شاركت بورقة عمل بعنوان نظام ادارة الازمات الشامل الذي يشتمل على خطة شاملة للتعامل مع الازمات التي قد تنجم عن وقوع حوادث صناعية او طبيعية في عمليات الشركات التابعة للمؤسسة.

وافاد بأن النظام يوضح ايضا آلية الاتصالات والمسؤوليات وكيفية التنسيق بين الشركات والتغطية الاعلامية وذلك من خلال غرفة ادارة الازمات على مستوى القطاع.

ولفت العجمي الى ان المؤسسة اهتمت بالعنصر البشري حيث حرصت على تدريب وتاهيل الكوادر الوطنية وذلك لضمان القيام بمهامهم على اكمل وجه وتفادي وقوع الحوادث.

واشار الى عدد من المبادرات التي اتخذتها المؤسسة لتحسين اداء السلامة في القطاع النفطي في المستقبل ومنها وضع خارطة طريق لاستراتيجية المؤسسة وشركاتها التابعة الخاصة بإدارة انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون وغازات الدفيئة الاخرى واستحداث نظام ضمان الجودة في مجال السلامة.

وأوضح ان المؤسسة والشركات التابعة لها التزمت بلوائح السلامة التي تنص على التأكد من توافق المشاريع المستقبلية لهذه اللوائح وذلك لضمان جودة المشاريع من جهة ومن جهة اخرى سلامة العاملين في هذه المشاريع.

ويهدف المنتدى الذي يختتم فعالياته اليوم الى مناقشة تحديات تطورات تقنيات السلامة والبحث في استراتيجية التقدم نحو المزيد من التطور بانظمة السلامة في المنطقة وتحسين سلامة بيئة العمل.

ويشارك في المنتدى الذي تنظمه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) بالتعاون مع الشركة الاوروبية للاستشارات البترولية البريطانية نخبة من الشركات الخليجية والعالمية العاملة في المنطقة لعرض تجاربها وتبادل الخبرات بما يقلل التكلفة ويساهم في رفع الكفاءات خاصة فيما يتعلق بتقنيات واجهزة السلامة الحديثة.

المشروع تطلب استثمارا بنحو مليارى دولار

دعم الكويت لمشروع القطار فائق السرعة في المغرب نموذج للشراكة بين البلدين

لطالما واكبت الكويت ولا تزال مشاريع البنى التحتية في المغرب وهي تعتبر داعما أساسيا لها حيث كان لها مساهمة كبيرة في ما يطلق عليه تسمية «الأوراش الكبرى» التي أطلقها العاهل المغربي الملك محمد السادس منذ جلوسه على العرش عام 1999.

ومن بين هذه الأوراش الكبرى التي لقيت دعم وتمويل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية مشروع خط القطار فائق السرعة الذي يربط بين مدينة الدار البيضاء (وسط المغرب) ومدينة طنجة (في الشمال) حيث بادرت الكويت اثناء الزيارة التاريخية لحضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى المغرب إلى توقيع مذكرة تفاهم مع السلطات المغربية تقضي بالمساهمة في تمويل المشروع كدلالة على انخراط الكويت في دعم المشاريع الهيكلية بالمغرب.

وتترجم مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في مشاريع التنمية بالمغرب عمق الشراكة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية الشاملة التي تربط البلدين الشقيقين حيث يساهم الصندوق الكويتي إلى جانب المؤسسات المالية الكويتية الأخرى في تمويل عشرات المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب تشمل مجالات السكك الحديدية والطرق والزراعة والسدود وغيرها.

وتتنوع مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية والمؤسسات المالية الكويتية ما بين الهبات والقروض الميسرة وأيضا من خلال الاستثمار المباشر بانجاز مشاريع اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا الإطار تأتي مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية في إنجاز مشروع خط القطار فائق السرعة الذي يراهن عليه المغرب في إضفاء ديناميكية اقتصادية واجتماعية جديدة على تطور الأوضاع فيه.

ويعد مشروع خط القطار فائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة والذي انطلقت أعمال إنشائه عام 2011 أحد المشاريع الكبرى التي أطلقها المغرب في السنوات العشر الأخيرة إذ يشكل إلى جانب ميناء طنجة المتوسط (أحد أهم موانئ نقل الصناديق الحديدية على واجهة البحر الأبيض المتوسط) وتطوير شبكة الطرق السيارة (الأكثر تطورا بالمنطقة) معالم إستراتيجية اقتصادية وتنموية متكاملة تسعى الى تطوير بنيات النقل والقطاع اللوجستي وفق نظام متطور ذي مستوى تكنولوجي رفيع يتلاءم مع متطلبات العصر.

وأوضح المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية محمد ربيع لخليع في تصريحات صحفية أن مشروع القطار فائق السرعة من المشاريع الضخمة من حيث الأشغال ويتوفر على أكبر جسر لخط فائق السرعة في العالم ويشكل لبنة إضافية لمنظومة نقل مندمجة ومتعددة الأشكال تقدم حلا ملائما ومستداما لطلب متنام باستمرار لحركة نقل المسافرين والبضائع وربط المراكز الاقتصادية في الدار البيضاء وطنجة مضيفا انه سيتم إقامة 200 كيلومتر من الخط السككي المزدوج الجديد قابل لسرعة استغلال تبلغ 320 كيلومترا في الساعة.

وأكد المسؤول المغربي أن مشروع خط القطار سيمكن من تقليص مدة السفر بين المدينتين إلى ساعتين و10 دقائق بدلا من أربع ساعات و45 دقيقة وبين طنجة والرباط إلى ساعة و20 دقيقة بدلا من ثلاث ساعات و45 دقيقة مثلما سيمكن من نقل أكثر من ستة ملايين مسافر خلال السنة الأولى لتشغيله مضيفا أن القطار سيعمل وفق المواصفات المحافظة على البيئة من خلال تجنب انبعاث 20 الف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

وأشار لخليع الى أن المشروع يوفر 30 مليون يوم عمل مباشر وغير مباشر أثناء الأشغال وما يقارب 1500 وظيفة مباشرة و800 منصب غير مباشر أثناء الاستغلال بالإضافة إلى تشغيل 450 مهندسا بالاجمال منهم 250 مغاربة مضيفا أن نسبة تقدم الأشغال قاربت 80 بالمئة ومن المتوقع البدء في تشغيل خط القطار فائق السرعة في أواسط عام 2018.

وذكرت وزارة التجهيز أن مشروع خط القطار فائق السرعة الذي يعتبر الأول من نوعه في إفريقيا يهدف إلى مواكبة الطلب المتزايد على السفر على محور طنجة – الدار البيضاء وتعزيز صلات الوصل السريعة بين المراكز الاقتصادية في المدينتين ودعم الدينامكية الاقتصادية التي يعرفها المحور الاقتصادي الجديد (طنجة – تطوان) من خلال تقليص مدة السفر بين شمال المغرب وجنوبه وكذلك تسهيل حركة نقل البضائع على هذا المحور بالإضافة إلى احتضانه لبنيات صناعية عالمية فضلا عن كونه قبلة سياحية جاذبة.

وتطلب المشروع استثمارا بنحو مليارى دولار ممولة عبر قروض ممنوحة من فرنسا ودول الخليج العربية وفي مقدمتها دولة الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وتتولى شركة (السنوم) الفرنسية التي تعمل في قطاع المواصلات والطاقة تنفيذ المشروع في إطار شراكة بين الدولتين الفرنسية والمغربية يقضي بتقديم قروض ومساعدات لتمويل المشروع.

مؤكداً استمرارها في الإيفاء بكافة التزاماتها المحلية والدولية

النصار: المالية العامة للدولة تأثرت سلبا بعد هبوط أسعار النفط

ديوان المحاسبة

أكد كبير المدققين في ادارة المؤسسات المالية والاستثمارية في ديوان المحاسبة الكويتي علي النصار حرص الديوان على رصد ومتابعة آخر التطورات المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على المالية العامة للدولة واستثماراتها.

وقال النصار في ورقة عمل قدمها خلال الندوة التي تنظمها الديوان أمس الاثنين بعنوان (أحدث التطورات المالية العالمية وأثرها الاقتصادي) إن المالية العامة لدولة الكويت تأثرت سلبا بعد هبوط أسعار النفط لاسيما وانه يمثل المورد الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للبلاد.

وأوضح أن استثمارات الكويت الخارجية تأثرت أيضا بانخفاض اسعار النفط اضافة الى الظروف الاقتصادية والسياسية في بعض الدول المستثمر بها والتي اثرت على قيمة الاستثمارات الخارجية للبلاد.

واشار إلى انه بالرغم من التداعيات الاقتصادية الصعبة وتاثيرها على المالية العامة للدولة الا ان الكويت مازالت توفي بكافة التزاماتها المحلية والدولية اضافة الى التزامها بالمنح والقروض التي تقدمها للدول انطلاقا من مسؤوليتها الدولية والاجتماعية والانسانية.

من جهتهما ناقش الخبيران الاقتصاديان العالميان انتون بريدنر وفلورنس بيساني خلال الندوة آخر التطورات المالية العالمية مستعرضين لمحة عامة عن السياسات الاقتصادية والخطوات التي اتخذتهاالبنوك المركزية.

وتطرق الخبيران الى أهم العوامل التي اثرت ولاتزال تؤثر في اداء الأسواق العالمية ومنها كيفية تعامل السلطات الصينية مع تراجع معدل النمو الاقتصادي الصيني والمخاوف المتعلقة بالركود الامريكي والسياسات النقدية للمجلس الفيدرالي وتقلبات أسواق النفط وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وشارك في الندوة عدد من الجهات الحكومية هي بنك الكويت المركزي وهيئة تشجيع الاستثمار وهيئة أسواق المال اضافة الى معهد الكويت للابحاث العلمية والمؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ويسعى ديوان المحاسبة من خلال تنظيمه مثل هذه الندوات للمساهمة في تعزيز قدرات الموظفين وتاهيلهم للتعامل مع التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني وتحد من قدرته على تحقيق معدلات نمو مستدامة.